

الأفعال المتعدية بوجهين

(دراسة تطبيقية على أحاديث نبوية)

د. محمد عبد الله محمد سلامة

جامعة طرابلس- كلية الآداب- قسم اللغة العربية

هذا البحث يعالج ويُعنى ويدور حول:

الأفعال المتعدية بأكثر من وجه؛ أي بين أن يتعدى الفعل بنفسه أو بواسطة حرف الجرّ، فالبحث له جانبان: نظري وتطبيقي، فالجانب الأول أقوم فيه بجمع أقوال اللغويين المتباينة والمتوافقة حول هذا النوع من الأفعال وتحليلها والترجيح بينها، وأما الجانب التطبيقي فجمعتُ فيه نصوصاً نبوية شريفة، تأرّجحتُ وظائف الأفعال فيها بين التعدّي بنفسها، واللزوم أو التعدّي بواسطة.

ورأيتُ أنّ للموضوع المطروق إشكاليات عدّة منها:

- الاختلاف كثيرٌ في الحروف الجارّة في النصوص الفصيحة؛ من حيث أصالة الحروف وزيادتها.
- التّأرجح في تخريج كثير من النصوص النبوية من حيث زيادة الحرف الجارّ، أو أنّ هناك تضميناً في الفعل؛ فاحتملت الأفعال في كثير من النصوص النبوية أكثر من دلالة ووظيفة.
- هناك تأرجحٌ في إعراب اللفظ الواقع عليه الحدّث؛ كونه مفعولاً، أو منصوباً بنزع الجارّ.

إنّ هذا الاختلاف والتأرجح في نوعية الأفعال؛ من حيث دلالتها ووظائفها، وتصنيفها في قسم التعدّي أو اللزوم، استحقّ التوقّف عنده والبحث فيه؛ لأنّ الخلاف اللغوي يقوم عليه حكم شرعي.

وقد انتهجت المنهج الوصفي التحليليّ التعليليّ، واتبعتُ الآتي:

- وضعتُ بيّنتُ فيها الحديث لغةً واصطلاحاً، وحكم الاستشهاد به، والأفعال المتعدّية واللازمة؛ مع بيان دلالة الجارّ مع الفعل في التركيب، والوقوف على عنوان البحث (أفعال متعدّية بوجهين)، فشرحتُ ووضّحتُ هذا المصطلح.

- ذكرتُ الأفعال في شكل عنوان ك(حيي)، ثم وضعت تحته النصوص النبوية، واختصرت النصَّ النبويَّ إن كان طويلاً، مقتصراً على محلِّ الشاهد فيه فقط، مُرتَّباً لها على حروف المعجم.
- ذكرت قواعد الفعل الموقوف عليه في النصَّ النبوي؛ من حيث تعدّيه بحرف أو بدونه.
- ثم ختمت البحث بما وصلت إليه من نتائج، وأقفلته بقائمة المصادر والمراجع التي اعتمدتُ عليها.

الحديث والاستشهاد به:

إنَّ الحديث كما ذكره أهل العلم: « قولٌ أو فعلٌ أو تقريرٌ نُسبَ إلى النبي p »⁽¹⁾، والعناية بأحاديث رسول الله p في غاية الأهمية، فكلامه له من القدسية ما لا يخفى على ذي بصيرة ونظر، وهذه الخصوصية للأحاديث والآثار النبوية عامة؛ وكلما كانت الأبحاث والدراسات قائمة على أحاديث ثبت فيها أن الكلام صادر من المصطفى p؛ وأُخِصَّ بها الأحاديث التي تبيّن فصاحته وبلاغته وأسلوبه العالي، كان العمل والبحث ذا فائدة .

كانت -ولا زالت- الأحاديث سلماً للاستنباط الدقيق للأحكام، ولتقوية أوجه لغوية؛ سواء أكانت مروية بالمعنى أم باللفظ، حسب ما بينه علماء أصول الحديث وما اشترطوه وقَيّدوه، ويمكن اختصار ما ذكره في هذه المسألة في أن: طائفة ذهبت إلى منع رواية الحديث بالمعنى، وأجازة آخرون في الأحاديث الموقوفة وأقوال التابعين؛ أي في غير كلامه p، وذهب الجمهور إلى تجويز الرواية بالمعنى فيما روي عن النبي p أو ما روي عن غيره، إذا كان الراوي عالماً بالمعاني وعارفاً بدقائق الألفاظ، ويتفق جميع أهل العلم على منع الرواية بالمعنى في صورة تخلّ بالمعنى، وتذهب المقصود، وتجعل الحديث معلاً أو مخالفاً لحكم شرعيّ؛ فيمتنع حينها روايته بالمعنى⁽²⁾. والحكم السابق المتعلق بالحديث؛ رواية ودراسة مرتبط

(1) الكليات ص: 152.

(2) انظر: شرح مقدّمة ابن الصّلاح ص: 229، توجيه النظر إلى أصول الأثر 671/2.

ومبني عليه حكم لغوي، وهو: لم وقف كثيرٌ من اللغويين مع الاستشهاد بالحديث النبوي في تععيد اللغة والنحو؟ والجواب العام: أنهم رأوه نصًّا بليغاً فصيحاً عالياً، ولكن قضية الاستشهاد بالحديث مسألة خلافية تناولها اللغويون، وفصلوا فيها تفصيلاً شافياً.

أما الاستدلال بحديث النبي p فقد جوزه ابن مالك ومن وافقه، ومنعه آخرون، ومن حجج المانعين: أن كثيراً من الأحاديث رويت بالمعنى، والصواب جواز الاحتجاج بالحديث النبوي؛ سواء أكان مرفوعاً أم موقوفاً، وأنا مع من صوّب: « رأي ابن مالك فيما فعله؛ بناءً على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظنّ الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظنّ في ذلك كله كاف، ولا يخفى أنه يغلب على الظنّ أن ذلك المنقول المحتجّ به لم يُبدّل؛ لأن الأصل عدم التبديل، لا سيما والتشديد في الضبط والتحريّ في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى، فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرّون في الضبط، ويتشدّدون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، فيغلب على الظنّ من هذا كله أنها لم تُبدّل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً، فيلغى ولا يقدر في صحة الاستدلال بها، ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يُدوّن ولا كُتِب، وأما ما دُوّن وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم »⁽¹⁾.

وإن شئت التفصيل فيما قيل من منع أو جواز فانظره في أمهات الكتب⁽²⁾ التي وقفت على هذه المسألة ترشد، ولا ندعي الكمال لمن أجاز الاستشهاد بالحديث مطلقاً، ولكننا نقول أن كلاً مجتهد، ولنا الحقّ في أن نقول بقول الفريق الذي يقع قوله

(1) خزانة الأدب 1/ 14، 15.

(2) انظر: الاقتراح 2/ 446-525، خزانة الأدب 1/ 9-15، مقدّمة التحقيق لفيض

الإشراح 1/ 53-78.

ورأيه في عقولنا، وأنا لا أرى - كما ذهب إليه ابن مالك- التفصيلَ في هذه المسألة ضرورياً.

لقد اشتملت كتبُ الحديث وشروحاها على إيراد فوائد لغوية مستنبطة من الأحاديث كانت منهلًا للغوي؛ كما أنها مصدر يستقي منه الفقيه أدلته؛ حتى يخيل لك أنك أمام كتب لغة ونحو وصرف؛ لا كتب حديث، هذا الأمر جعلني أتحنّن لدراسة الفعل المتعدّي بوجهين من خلال كلام الصادق المصدوق p، ولعلّ المتتبع لشرح الإمام النووي على صحيح مسلم-مثلاً- يلحظ غزارة اللغة فيه بجميع فروعها ، فالأحاديث النبوية-بجانب كونها مصدراً تشريعياً- هي أرض خصبة لأبحاث ورسائل جامعية في مختلف مجالات اللغة؛ وبخاصة النحو والصرف، والدلالة، والمعاجم.

الحروف الجارة والأفعال:

لعلّ الاختلاف والتأرجح في الحروف الجارة كثير؛ من حيث الأصالة والزيادة، ودلالة هذه الحروف في النصوص الفصيحة المستشهد بها لتقعيد القواعد اللغوية. إن التضمين والنيابة بين الحروف الجارة وإسقاط الحرف الجارّ وما يترتب عليه من (النصب بنزع الخافض) كله يعتبر موطناً من مواطن التوسّع في المعنى؛ سواء في القرآن الكريم أو الحديث النبوي أو الشعر الفصيح أو غيره من الكلام الفصيح، حيث إنك تُشربُ لفظاً معنى لفظ آخر، فيأخذ الأول حكم الثاني؛ أي المبدل يأخذ حكم المبدل منه، فالتضمين -مثلاً- تعدية الفعل بحرف الفعل الثاني؛ ألا ترى أنّ الفعل (سمع) يتعدّى بنفسه في الأصل فيقال: سمع الصوت، ومنه قوله تعالى: (يوم يسمعون الصيحة بالحق ذلك يوم الخروج) [ق: ٤٢]، وفي: «كلام العرب: دعوت إلى الله؛ بمعنى: دعوت الله؛ إلا أنه يمكن أن يُصحح كلامه بدعوى التضمين؛ ضمن يدعون معنى يلجأون، كأنه قيل: فيكشف ما يلجأون فيه بالدعاء إلى الله» (1). وفي الصلاة بعد الرفع من الركوع مطلوب منّا القول: سمع الله لمن حمده، ف(سمع) هنا عدّي باللام؛ لأن معنى (سمع) في هذا المقام يقصد به (استجاب)، فكأنما أخذنا اللام من فعل الاستجابة وعدّينا به الفعل (سمع)؛ ليعطي

(1) البحر المحيط 103/4.

(سمع) معنى (استجاب) وليس معنى (استمع)، وهذا لعمرى هو المقصود والمأمول من القواعد اللغوية؛ أن تبحر بنا في أعماق اللغة، وتوقفنا على أسرارها، وتجعلنا نقف مندهشين متعجبين من أن اللغة ليست قواعد جامدة في الصحف، فليس كل سماع استجابة، وليس كل استجابة سماعاً⁽¹⁾. فهذه الأسرار للقواعد اللغوية والنحوية، وقف عندها أهل النظر من المفسرين وشراح الحديث في تطبيقاتهم الأسلوبية على النصوص اللغوية بجميع أنواعها وأنماطها، وهي من أعظم الفوائد في تفسير الأحاديث، كما هو موضوع بحثنا، ولاشك أن علمها والغوص فيها يسهل علينا الوقوف على معرفة أنواع الأفعال من حيث التعدّي واللزوم، ووجود أفعال بين المرتبتين؛ أعني التعدّي واللزوم، ودلالة الأفعال في السياق الواردة فيه، وما يحمله الفعل من أثر دلالي يتبعه حكم في الأثر النبوي، وما يترتب على ذلك من أحكام أخرى.

النصّ اللغوي الفصيح البليغ بجميع أنواعه أنتج لنا هذا النوع من الأفعال؛ نوعاً وسطاً بين التعدّي واللزوم، فاستحقت أن تكون أفعالاً متعدية بنفسها تارةً، وبحرف الجرّ تارةً أخرى، ولا مرجح لوجه دون وجه، ولا للقول بصحة هذا الوجه وضعف ذلك، ولقد أجاز اللغويون هذا النوع من التعدية؛ فسمع من العرب الموثوق بعربيتهم وفصاحتهم قولهم: «كفرتك، وكفرت بك، وشكرتك، وشكرت بك، وشكرت لك»⁽²⁾ أطلق ابن مالك مصطلحاً يدلُّ على هذا النوع من الأفعال، ويُعرّف بها، فقال: « وإذا استعمل الفعل متعدياً بنفسه تارةً، وبحرف جرٍّ أخرى، ولم يكن أحد الاستعمالين مشهوراً، قيل فيه: متعدّ بوجهين، ولم يُحكم بتقدير حرف الجرّ عند سقوطه، ولا بزيادة عند ثبوته نحو: شكرته وشكرت له، ونصحتُه ونصحتُ له »⁽³⁾؛ فعلى أيّ وجه جاء الفعل كان تعبيراً صائباً.

(1) انظر: أسرار البيان ص: 119.

(2) معاني الفراء 337/1.

(3) شرح التسهيل 149/2.

الفعل المتعدّي واللازم:

إنَّ ما نقف عليه من أنواع الأفعال في هذا البحث هو الفعل من حيث التعدّي واللازم، ولا بُدَّ هنا من الوقوف بإيجاز على هذين النوعين من الأفعال فأقول: إن الفعل اللازم لا يجوز أن يأتي منه اسم مفعول تامّ، ولا يجوز اتصال الضمير الهاء أو الكاف به، وإنما مجازاً سُمِّي متعدّياً بقيد (حرف جرّ)، ولا يُطْلَق عليه متعدّياً بإطلاق؛ دون تقييد بحرف؛ فهو لازم، وصل إلى مُتَمَّات الكلام بحرف الجرّ، وإن كان هناك من أطلق على اللازم- المتصل بحرف جرّ- متعدّياً، فقال: «إن المنصوب بحذف حرف الجرّ فرع المنصوب بمتعدّد؛ فلا يقع إلا حيث يقع، ومنصوب الفعل يعمّ المفعول والظرف وغيرهما» (1)، أما المتعدّي فالمصاغ منه اسم مفعول تامّ، ويصل إلى مكان الحدث ومستقرّه، ومن وقع عليه، وكان مقصوداً به بنفسه.

بين التعدّي والتضمين:

لقد آثرتُ مصطلح ابن مالك (أفعال متعدّية بوجهين)؛ وهو مصطلح يقصد به: أنها أفعال متعدّية إلى مفعول ؛ بالجارّ مرة، وب herself أخرى، فهي أفعال تتنوّع بين التعدّي بالجارّ تارة، والتعدّي بنفسها أخرى، فقد جمعتُ بين التعدّي واللازم، فكانتُ جديرة بأن يوضع لها باب خاصّ بها (2). الفعل- إذن- قد يستعين بالحرف ولا يصل بنفسه؛ إما على التوسّع فيه؛ بمعنى أنه من الأفعال الجائز تعدّيها بنفسها، ولزومها في ذات الوقت بمرفوعها، وتصل إلى المفعول في المعنى بحرف الجرّ، فالمتكلم - على هذا- مُخَيَّرٌ في إثباتِ حرفِ الجرّ وحذفه، كما في الأفعال: (شكرتُ)، (اعتصم)، (نصحتُ)؛ تقول: شكرتُ زيداً، و: شكرتُ له، و: اعتصمته، و: اعتصم به، وإما لأنّ الاستعانة بالحرف كانت من معنى آخر حصل للفعل، اكتسبه لمشابهته لفعل آخر، وظيفته ودلالة، ودخول الحرف حينها واجبٌ، وهو ما يعبر عنه ويقصد به: « إعطاء الشيء معنى الشيء، وتارة يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف...وأما الأفعال فإن تضمن فعلاً معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين

(1) شرح ابن عقيل 153/2.

(2) انظر: شرح التسهيل 148/2، أوضح المسالك 175/2-178.

جميعاً، وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف فيأتي متعدياً بحرف آخر ليس من عادته التعدّي به، فيحتاج إما إلى تأويله أو تأويل الفعل ليصحّ تعديه به، واختلفوا أيهما أولى... ذهب المحققون إلى أنّ التوسّع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى لتضمّنه معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى؛ لأنّ التوسّع في الأفعال أكثر، مثاله قوله تعالى: (عينا يشرب بها عباد الله يفجرونها تفجير) [الإنسان: ٦] فضمن (يشرب) معنى (يروي)؛ لأنه لا يتعدى بالباء، فلذلك دخلت الباء، وإلا فـ(يشرب) يتعدى بنفسه، فأريد باللفظ الشرب والري معاً، فجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد «⁽¹⁾. وفي الحالين فالفعل متعدّ.

دلالة الحرف الجارّ في التركيب:

لا يشكّ أحد في أن حروف الجرّ لها من التأثير الكبير والبيّن والعميق في الفعل؛ سواء أكان في معناه ودلالته، أم في وظيفته التي يؤدّيها في التركيب، والأفعال لصيقة جداً بالحروف، متّحدة معها ومتلاحمة، والفعل له إحاء ودلالة في كلّ تركيب يقع فيه، يحتاج منا الوقوف والتأمّل، حتى نصل إلى ما تشي به الأفعال من أسرار لغوية، تستنبط هذه الأسرار وتستنتج من أبلغ كلام؛ كلام نبينا p، أفصح من نطق، ولغته وأسلوبه أرقى أساليب العربية، كيف لا وهو المبعوث بكتاب عربي مبين. الفعل تؤثر فيه الحروف الجارة، في وظيفة رئيسة من وظائفه، وهي التعدّي، فوجدت الأفعال التي بوجهين من حيث تعدّيها؛ هي متعدية بنفسها، وفي السياق ذاته هي قاصرة لا تتعدى إلا بالاستعانة بالحرف الجارّ، وفي هذا التنوّع يجوز أن يكون الحكم ثابتاً، وأن يكون متغيّراً بسبب تغير مهمة الفعل الإعرابية، فيؤثر الفعل والحرف الجارّ المصاحب له في توجيه الحديث النبويّ، فحاولت الوقوف على بعض هذه الأفعال في الأحاديث النبوية، وهي دراسة بطبيعة البحث وحجمه؛ ليست مستقراً استقراءً تامّاً للنصوص النبوية، وإنما العمل إضاءة وتلويح. وفيما ذكرنا كفاية وإنما يترك القول للجانب التطبيقيّ لما جاء من آثار نبوية حملت أفعالاً تعدّت بأكثر من وجه:

(1) البرهان في علوم القرآن 338/3.

حَيَّ

جاء في باب الشفاعة: (عن أنس بن مالك τ قال: قال رسول الله ρ : يجمع الله الناس يوم القيامة فيهتمون لذلك، ويقولون: لو استشفعنا على ربنا فيريحنا من مكاننا هذا، فيأتون آدم فيقولون: أنت أبو الخلق، خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك، اشفع لنا عند ربك حتى يريحنا من مكاننا هذا، فيقول: لست هناك، فيذكر خطيئته التي أصاب فيستحي ربه منها، ولكن ائتوا نوحا أول رسول بعثه الله، فيأتون نوحا فيقول: لست هناك، فيذكر خطيئته التي أصاب فيستحي ربه منها، ولكن ائتوا إبراهيم الذي اتخذه الله خليلاً، فيأتون إبراهيم فيقول: لست هناك، فيذكر خطيئته التي أصاب فيستحي ربه منها، ولكن ائتوا موسى فيقول: لست هناك، فيذكر خطيئته التي أصاب فيستحي ربه منها، ولكن ائتوا عيسى روح الله وكلمته، فيأتون عيسى فيقول: لست هناك، ولكن ائتوا محمداً ρ ؛ عبداً قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر) (1).

وفي أثر آخر: (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ τ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ρ : اسْتَحْيُوا مِنْ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ، قَالُوا: إِنَّا نَسْتَحِي مِنْ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ مَنْ اسْتَحْيَا مِنْ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ فَلْيَحْفَظِ الرَّأْسَ وَمَا وَعَى، وَلْيَحْفَظِ الْبَطْنَ وَمَا حَوَى، وَلْيَذْكُرِ الْمَوْتَ وَالْبَلَى، وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ تَرَكَ زِينَةَ الدُّنْيَا، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ اسْتَحَى مِنْ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ) (2).

المعنى في الحديث الأول: فيستحي من ربه؛ فحذف (من) للعلم بها، والدليل أن الفعل في الحديث الثاني تعدى ب(من)، ويجوز في الفعل هذا التعدى بنفسه، وأن يكون ضمناً معنى الخشية، ويكون المعنى حينها: يخشى ربه ويخافه (3)؛ إذ الفعل (حيي) يجوز أن يتعدى بنفسه، فيقال: استحييته، وأن يتعدى بحرف الجر فيقال: استحييت منه، وقد جاء في الحديث الثاني الفعل (استحيا) متعدياً بحرف الجر (من)،

(1) مسند الإمام أحمد: 116/3، المسند المستخرج على صحيح مسلم 265/1.

(2) انظر: شعب الإيمان للبيهقي 169/10.

(3) انظر: إعراب الحديث النبوي ص: 22.

وفي اللغة أنك تقول: حيي الرجل من الشيء، وأنا أستحيي منه بالجار⁽¹⁾، ونظير الحديث الأول من القرآن قول الحق Y: (إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها) [البقرة: ٢٦]، وقد اختلف المفسرون في إعراب (أن يضرب) على أنه: مفعول، أو منصوب بنزع الخافض؛ لأن الفعل جاز فيه التعدّي بنفسه، وبواسطة الجار⁽²⁾، وأما إن دلّ الفعل على الإحياء الذي هو ضدّ ونقيض الفناء والهلاك والموت؛ لا الإحياء بمعنى الحشمة والستر؛ تعدّى بدون الحرف الجار، فقد جاء في الأثر تعدّي الفعل (حيي) بنفسه وبدون تقدير جارٍ محذوف، أو تضمين للفعل، قال: (مَنْ سَتَرَ عَوْرَةَ مُؤْمِنٍ فَكَأَنَّمَا اسْتَحْيَا مَوْءُودَةً مِنْ قَبْرِهَا) (3).

دَانَ

قال النبي E: (الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت)⁽⁴⁾.
(وعن عائشة رضي الله عنها- قالت: كانت فُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ دِينَهَا، يَقْفُونَ بالمزْدَلِفَةِ، وكانوا يُسَمَّوْنَ الْحُمْسَ، وكان سائرُ العرب يقفون بعرفة، فلما جاء الإسلام أمر الله نبيّه E أن يأتي عَرَقاتٍ، فيَقَفَ بها، ثم يُفِيضُ منها، فذلك قوله Y: (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) [البقرة: ١٩٩]⁽⁵⁾.
ف(نفسه) في الأثر الأول منصوب بحذف الحرف الجارّ عند البعض، فالفعل حينها لازم، فيقال: دان بنفسه، أو على نفسه ديانة، وتدين به تدنياً، وعند آخرين أنّ (نفسه) مفعولٌ به⁽⁶⁾.

(1) انظر: كتاب الأفعال للسرقسطي 373/1، أساس البلاغة (حيي)، لسان العرب (حيا).

(2) انظر: البحر المحيط 265/1.

(3) انظر: السنن للبيهقي 331/8.

(4) إطراف المسند المعتلي 568/2.

(5) انظر: جامع الأصول 233/3.

(6) انظر: أساس البلاغة (دين)، لسان العرب (دين).

دان نفسه ديناً: قهرها على الطاعة والعبادة وجاهدها، يقال: دنتهم فدنوا؛ أي قهرتهم فأطاعوا، ودان القوم: ساسهم وقهرهم فخضعوا وانقادوا له، وتكون بمعنى أقرض واستقرض⁽¹⁾، هذا المعنى الوارد في الحديث الأول.

وأما (دان) في الحديث الثاني فمعناه: من اعتقد والتزم أمراً ما؛ كأن يتدين ديناً وملة وعقيدة، وهنا تعدى الفعل أيضاً بنفسه.

ورأيي أنّ الفعل (دان) إذا كان ذلك وارداً وممكنًا على رأي فريق من اللغويين فما الداعي للقول بالنصب بنزع الخافض؛ مع إمكان حمل الكلام على ظاهره؟! فحمله على الظاهر أولى وأجدى، فالهروب من التقدير والتأويل أسلم طريق لشرح النصوص.

ومما جاء به الفعل (دان) في الآثار النبوية متعدداً تارةً بالحرف وأخرى بنفسه في الأثر النبوي نفسه ولكن مع اختلاف طرق رواية الحديث الوارد في: باب العمرة في أشهر الحج، أما الرواية الأولى ف: (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَعْمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَائِشَةَ فِي ذِي الْحِجَّةِ إِلَّا لِيَقْطَعَ بِذَلِكَ أَمْرَ أَهْلِ الشَّرْكِ، فَإِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنْ قُرَيْشٍ وَمَنْ دَانَ دِينَهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا عَفَا الْوَبْرَ وَبَرَأَ الدَّبْرَ وَدَخَلَ صَفْرَ حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ)⁽²⁾.

وفي رواية أخرى قال: (والله، ما أَعْمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَائِشَةَ فِي ذِي الْحِجَّةِ إِلَّا لِيَقْطَعَ بِذَلِكَ أَمْرَ أَهْلِ الشَّرْكِ، فَإِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنْ قُرَيْشٍ وَمَنْ دَانَ بِدِينِهِمْ، كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا عَفَا الْوَبْرَ، وَبَرَأَ الدَّبْرَ، وَدَخَلَ صَفْرَ، فَقَدِ حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ، فَكَانُوا يُحَرِّمُونَ الْعُمْرَةَ، حَتَّى يَنْسَلِخَ ذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحْرَمِ)⁽³⁾. ولا يتحتم حرف بعينه يتعدى به الفعل (دان)، فقد يتعدى بالباء أو باللام أو بغيرهما، ومن تعدّيه باللام ما أنشده صاحب الزاهر⁽⁴⁾:

بنا دانَ العبادَ لكم فأمسوا يسوسهم الركيكُ من الرجال

(1) انظر: الفائق في غريب الحديث 1/ 450، إكمال الإعلام 1/ 223.

(2) السنن للبيهقي 4/ 344.

(3) جامع الأصول 3/ 136.

(4) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس 1/ 165.

دَخَلَ

قال أنس بن مالك τ : (كان رسول الله ε يدخلُ الخلاء، فأحمل أنا و غلام إداواة من ماء و عنزة يستنجي بالماء) (1).

وفي أثر ثانٍ أن: (عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَيُخْبِرُ أَنَّ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ε لَمْ يَدْخُلْ بَيْتَهَا إِلَّا صَلَاةً) (2).

ف:(الخلاء، وبيتها) متعلقان بالفعل (دخل)، ففي الحديث الأول: «(الخلاء) هو منصوب على الظرفية؛ لأن (دخل) من الأفعال اللازمة؛ بدليل أن مصدره على (فُعول)، وما كان مصدره على (فُعول) فهو لازم؛ ولأنه نقيض (خرج) وهو لازم فيكون هو أيضاً كذلك، واختار قوم أنه مفعول به» (3). وكذا (بيتها) في الحديث الثاني، وسيطول بنا المقام في الكلام على الفعل (دخل) وتعديه ولزومه وبأي الحروف يتعدى، فنقول: الأكثر أن يتعدى (دخل) بالحرفين الجارين: (إلى) و(في)، قال العكبري: «حَقُّ (دخل) أن يتعدى بـ(في) أو(إلى)، لكنه اتسع فيه، فأوصل بنفسه إلى المفعول» (4). قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى: (فادخلي في عبادي وادخلي جنتي) [الفجر: ٢٩، 30]؛ «تعدى " فادخلي " أولاً بـ(في) وثانيهما بغيرها، وذلك إذا كان المدخول فيه غير ظرف حقيقي تعدى إليه بـ(في): دخلت في الأمر، و: دخلت في غمار الناس، ومنه: " فادخلي في عبادي " ، وإذا كان المدخول فيه ظرفاً حقيقياً تعدى إليه في الغالب بغير وساطة (في)» (5)، وما جاء على هذه الشاكلة حديثان مرويان عن النبي ε بطريقتين؛ تارة تعدى الفعل فيهما بنفسه، وأخرى بالحرف الجار، وهما:

(1) صحيح البخاري: 42/1.

(2) السنن للبيهقي 458/2.

(3) عقود الزبرجد: 8/3، وانظر أيضاً: لسان العرب (دخل).

(4) التتبيان 132/1.

(5) البحر المحيط 467/8.

(عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: كان يدخل على أزواج النبي ﷺ مخنثاً، فكانوا يعدونه من غير أولى الإربة، فدخل علينا النبي ﷺ يوماً وهو عند بعض نسائه، وهو ينعت امرأة، فقال: إنها إذا أقبلت أقبلت بأربع، وإذا أدبرت أدبرت بثمان، فقال النبي ﷺ: ألا أرى هذا يعلم ما ها هنا، لا يدخلن عليك هذا. فحجبه) (1).

وعن عائشة في هذا الحديث: (وأخرجه فكان بالبيداء يدخل كل جمعة يستطعم) (2)، وفي طريق آخر: عن الأوزاعي في هذه القصة: (فقيل يا رسول الله إنه إذا يموت من الجوع، فأذن له أن يدخل في كل جمعة مرتين، فيسأل ثم يرجع) (3)، ففي المرة الأولى تعدى بـ(في)، وفي الثانية بدونها.

وقد يرد على ما ذكرنا واستشهدنا وأتينا من نصوص أن اسم المكان المختص: - وهو ما له أقطار تحويه، كـ:حديقة وبغداد ومدرسة وجامعة وبستان وجنة وبيت- لا ينتصب على الظرفية المكانية، وإنما يتعدى إليه العامل بحرف جر فنقول: استرحت في الحديقة، و: درست في بغداد، وجوابنا على ذلك أنه يُستثنى من ذلك فعلاّن هما: (دخل) و(سكن)، فينصب معهما اسم المكان المختص من دون حرف جرّ، فيقال: دخلت البيت، و: دخلت بغداد، و: سكنتهما (4). قال ع: (لا يدخل الجنة قاطع رحم) (5). (وعن عائشة -رضي الله عنها- قالت كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف يدي رأسه فأرجله، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان) (6). وكذلك أنه قد يُحذف ما نصب بنزع الخافض على التوسّع ويبقى الفعل دون ما وقع عليه الحدث أو مكانه أو زمنه، وذلك لعدم اللبس، ولمعرفة ذلك وسهولة تقديره فيحذف إيجازاً واختصاراً؛ أعني معمول (دخل)، وقد جاء في الحديث المروي: (عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ قال: رصوا صفوفكم وقاربوا بينها وحاذوا بالأعناق فوالذي

(1) سنن أبي داود 107/4.

(2) سنن أبي داود 108/4.

(3) سنن أبي داود 108/4.

(4) انظر: شرح ابن عقيل 584/1، 585، لسان العرب (دخل).

(5) سنن أبي داود 60/2.

(6) سنن أبي داود 309/2.

نفسى بيده إني لأرى الشيطان يدخل من خلل الصف كأنها الحذف⁽¹⁾، والتقدير: يدخل الصلاة أو بينكم من خلل الصف فرصوا صفوفكم وسوها. نخلص إلى أن (دخل) يتعدى مرة بنفسه، ومرة بوساطة حرف الجر؛ مع الإشارة إلى أن الأكثر أن يتعدى بنفسه عندما يكون الظرف حقيقياً؛ أي: مختصاً، ويتعدى بحرف الجر حين يستعمل مع المعاني، ولا حاجة لتقدير حرف الجر والقول على النصب بنزع الخافض؛ إذ اللغة استعمال ونصوص قبل أن تكون قواعد وقوانين. من جهة أخرى فإن النصب بنزع الخافض-إن سلمنا به في حديث (لا يدخل الخلاء)- لا يُخرج الفعل من قسم المتعدّي؛ لأن: «المنصوب بحذف حرف الجر فرع المنصوب بمتعدّ؛ فلا يقع إلا حيث يقع، ومنصوب الفعل يعمّ المفعول والظرف وغيرهما»⁽²⁾.

شكر

إن الأحاديث الواردة من هذه المادة متنوّعة ومتعدّدة؛ بين التعدية بنفسها، وأبالحرف اللام، ولغزارة المادة هذه في اللغة بجميع صنوفها وأنواعها وكثرة الاختلاف فيها والتأويل نورد منها الآثار الآتية:

(عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ حَسَّانَ قَالَ: مَرَرْتُ بِعَجُوزٍ بِالرَّبْدَةِ مُنْقَطِعٍ بِهَا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، قَالَ فَقَالَتْ: أَيَّنْ تُرِيدُونَ، قَالَ فَقُلْتُ: نُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: فَاحْمِلُونِي مَعَكُمْ؛ فَإِنَّ لِي إِلَيْهِ حَاجَةٌ، قَالَ فَقُلْتُ: فَدَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا هُوَ غَاصُّ بِالنَّاسِ، وَإِذَا رَأْيُهُ سَوْدَاءُ تَخْفُوقٌ، فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ الْيَوْمَ، قَالُوا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ أَنْ يَبْعَثَ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ وَجْهًا، قَالَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ رَأَيْتَ أَنْ تَجْعَلَ الدَّهْنَاءَ حِجَازًا بَيْنَنَا وَبَيْنَ بَنِي تَمِيمٍ فَافْعَلْ؛ فَإِنَّهَا كَانَتْ لَنَا مَرَّةً، قَالَ: فَاسْتَوْفَزَتِ الْعَجُوزُ وَأَخَذَتْهَا الْحَمِيَّةُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيَّنْ تَضْطَرُّ مُضْرَكَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ حَمَلْتُ هَذِهِ وَلَا أَشْعُرُ أَنَّهَا كَائِنَةٌ لِي خَصْمًا، قَالَ قُلْتُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ كَمَا قَالَ الْأَوَّلُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَمَا قَالَ الْأَوَّلُ، قَالَ: عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطَتْ، يَقُولُ سَلَامٌ: هَذَا أَحْمَقُ، يَقُولُ

(1) سنن أبي داود 251/1.

(2) شرح ابن عقيل 153/2.

الرَّسُولُ ع: عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطَتْ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ع: هِيَ يَسْتَنْطِعُهُ الْحَدِيثُ، قَالَ
إِنَّ عَادًا أَرْسَلُوا وَافِدَهُمْ قَبِيلًا فَنَزَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ بَكْرٍ شَهْرًا يَسْقِيهِ الْخَمْرَ وَتُغْنِيهِ
الْجَرَادَاتَانِ، فَاَنْطَلَقَ حَتَّى أَتَى عَلَى جِبَالِ مُهْرَةَ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَتِ لِأَسِيرِ أَقَابِيهِ،
وَلَا لِمَرِيضِ فَأَدَاوِيهِ، فَاسْقِ عَبْدَكَ مَا كُنْتُ سَاقِيَهُ، وَاسْقِ مُعَاوِيَةَ بْنَ بَكْرٍ شَهْرًا يَشْكُرُ
لَهُ الْخَمْرَ الَّتِي شَرِبَهَا عِنْدَهُ، قَالَ: فَمَرَّتْ سَحَابَاتٌ سُودٌ فَنُودِيَ أَنْ خُذْهَا رَمَادًا رَمِدًا
لَا تَذُرْ مِنْ عَادٍ أَحَدًا، قَالَ أَبُو وَائِلٍ: فَبَلَّغَنِي أَنَّ مَا أُرْسِلَ عَلَيْهِمْ مِنَ الرِّيحِ كَقَدْرِ مَا
يَجْرِي فِي الْخَاتَمِ (1).

(عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ع: مَنْ أُعْطِيَ عَطَاءً
فَوَجَدَ فَلْيَجْزِ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُتِنِ، فَمَنْ أَتَنَى بِهِ فَقَدْ شَكَرَهُ، وَمَنْ كَتَمَهُ فَقَدْ كَفَرَهُ) (2).
(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ع: إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَبْتَلَى فَلْيَقِلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ
الَّذِي فَضَّلَنِي عَلَيْكَ وَعَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ تَفْضِيلًا، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ فَقَدْ شَكَرَ تِلْكَ النِّعْمَةَ
(3).

(عَنْ مَالِكِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قَالَ: بَلَّغَنِي أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-
فَقَالَ: إِنِّي أَسْأَلُكَ رَجُلًا سَلَفًا، وَاشْتَرَطْتُ عَلَيْهِ أَفْضَلَ مِمَّا أَسْأَلُكَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ
عمر-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-: فَذَلِكَ الرَّبَا، قَالَ: فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي يَا أبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ
عبد الله بن عمر-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-: السَّلْفُ عَلَى ثَلَاثَةِ وُجُوهِ: سَلَفٌ تُسَلِّفُهُ تُرِيدُ بِهِ
وَجْهَ اللَّهِ، فَلَاكَ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى، وَسَلَفٌ تُسَلِّفُهُ تُرِيدُ بِهِ وَجْهَ صَاحِبِكَ، فَلَاكَ وَجْهَ
صَاحِبِكَ، وَسَلَفٌ تُسَلِّفُهُ لِنَأْخُذَ خَبِيئًا بَطِيئًا، فَذَلِكَ الرَّبَا، قَالَ: فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي يَا أبا عَبْدِ
الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: أَرَى أَنْ تَشَقَّ الصَّحِيفَةَ، فَإِنْ أَعْطَاكَ مِثْلَ الَّذِي أَسْأَلُكَ قَبْلَتَهُ، وَإِنْ
أَعْطَاكَ دُونَ الَّذِي أَسْأَلُكَ فَأَخَذْتَهُ أُجْرَتًا، وَإِنْ أَعْطَاكَ أَفْضَلَ مِمَّا أَسْأَلُكَ طَيِّبَةً بِهِ
نَفْسُهُ، فَذَلِكَ شُكْرٌ شَكَرَهُ لَكَ، وَلَكِ أَجْرٌ مَا أَنْظَرْتَهُ) (4).

(1) مسند الإمام أحمد 304 / 25، 305.

(2) السنن للبيهقي 182/6.

(3) المعجم الصغير 4 / 2.

(4) جامع الأصول 570/1.

إِنَّ (شكر) يتعدى بنفسه، وبالحرّفين: اللام والباء، وأفصحها تعدّيه باللام⁽¹⁾، وقد جاء تعدّي (شكر) في القرآن متعدّياً بنفسه تارةً، وباللام أخرى؛ ليُعْلَم صحتهما، وأنّ لكل وجه موضعاً ومكاناً يكون فيه؛ لا يكون لغيره، وكذلك الآثار النبوية جاءت على نحو مشابه ومتناغم مع ما جاء في أصحّ كلام وأبلغه، وما أوردنا من أحاديث سابقة تبين ذلك، واللغة بقواعدها – كما يخبرنا أهلها- تعدي شكر بنفسه وباللام والباء، فمن تعدية (شكر) باللام قول الحقّ Y: (فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون) [البقرة: ١٥٢]، ومن تعدّيه بنفسه قوله Y: (فكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً واشكروا نعمت الله إن كنتم إياه تعبدون) [النحل: ١١٤]، يقال: «شكر له، وشكره يشكره شكراً وشكوراً وشكراناً: كافأه... وشكر الله، وشكر بالله... وتَشَكَّرْتُ له ما صنع»⁽²⁾، وفي كتاب الأدب المفرد يُعْنَوْن البخاري فيقول: «باب من لم يُشكر للناس»⁽³⁾.

في سرد الأحاديث النبوية الشريفة التي وردت في هذا الباب؛ الفعل متعدّ بنفسه صحيح، كما جاء على لسان أفصح من نطق p: (عن أبي هريرة r عن النبي p قال: لا يشكر الله من لا يشكر الناس)⁽⁴⁾.

ففي الأثر الأول جاء (يشكر له) بتعدّي الفعل بنفسه وباللام معاً، وأيضاً في الأثر الأخير فقال: (شكره لك) تعدّى الفعل إلى مفعوله بنفسه، وجاء متعلّق الفعل أو لنقل شبيهه مفعوله الثاني أو الملحق به وهو الكاف متعدّياً إليه الفعل باللام، وأما في الأثر الثاني والثالث المرويان عن جابر وأبي هريرة فجاء (شكر) متعدّياً بنفسه إلى المفعول الهاء: (شكره)، وإلى الاسم الظاهر: (شكر تلك النعمة)، والسبب- في وجهة نظري- أن الحكم لا يتعلّق ولا يتأثّر بمن يقع عليه الشكر، وإنما التعلّق بالفعل نفسه

(1) انظر: أدب الكاتب ص: 424، الصحاح (شكر)، اللسان (شكر).

(2) معجم الأفعال المتعدية بحرف ص: 182.

(3) صحيح الأدب المفرد 99/1.

(4) صحيح الأدب المفرد 99/1.

وهو الشكر والثناء، بمعنى إن جزيت وأعطيت فاشكر ذلك، ولم يبين المشكور؛ لأنه لا ينصرف إليه الحكم ولا يتأثر به، وأما الحديثان الأول والرابع فقد جمع بينهما؛ ليبين اتساع هذا الفعل في الاستعمال اللغوي وتنوعه هذا أولاً، وثانياً أن الشكر ليس هو المقصود، وإنما المقصود والمراد هو: لمن يكون الشكر؟ ومن يستحقه ويلزمنا تقديمه، فقال: يشكر له؛ أي يستحقه هو، فأدخل اللام التي هي هنا للتمليك أو الاستحقاق، وكذا قال في الأثر الأخير (شكره لك)؛ لأنك تستحق ذلك وملأك هذا الثناء بما أسلفت له من سابق معروف، فتعدي (شكر) باللام أبلغ وأفصح في مواطن، وتعديه بنفسه دون اللام أو الباء أفصح وأبلغ في مواطن أخرى، فلهذه الدقائق اللغوية جعلت حروف المعاني والتي منها الحروف الجارة.

صَامَ

قال رسول الله ﷺ: (لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو بعده)⁽¹⁾.
وقوله ﷺ: (أَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيُقُومُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ)⁽²⁾.
والتقدير: لا يصومن أحدكم إلا بأن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده، أو: لا يصومن أحدكم إلا بيوم، فنصب (يوم): على أنه ظرف زمان؛ العامل فيه (يصوم)، وأما (يوماً) الثانية المنونة فمنصوبة بـ(يصوم) المقدر المحذوف الدالّ عليه (يصوم) المذكور أولاً في أول الحديث، وقد جاء الفعل (صام) في القرآن الكريم متعدياً بنفسه، وذلك في قوله تعالى: (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه) [البقرة: 185]، ومع ذلك قدر بعض النحويين جازاً محذوفاً؛ أي: فليصم فيه⁽³⁾. ولكن من وجهة نظري ورأيت أن (صام) غير متعدّ البتة، وإنما ما يذكر بعده من اسم منصوب فهو مفعول فيه؛ لأنني رأيت أن أكثر الأسماء المنصوبة بعد الفعل (صام) دالة على زمن أو مضافة إلى

(1) صحيح البخاري 54/3.

(2) السنن للبيهقي 3/3.

(3) انظر: أساس البلاغة (صوم).

اسم زمن، وقد يُحذف المفعول فيه للعلم به، أو لأنَّ له سبقاً في الذكر أول الأثر، ومما جاء فيه المفعول فيه محذوفاً تارةً ومصرحاً به أخرى في الأثر نفسه ما أخرجه البيهقي في سننه: (أن أنساً سُئِلَ عَن صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَوْمِهِ تَطَوُّعًا فَقَالَ: كَانَ يَصُومُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى نَقُولَ مَا يُرِيدُ أَنْ يُفْطَرَ مِنْهُ شَيْئًا، وَيُفْطِرُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى نَقُولَ مَا يُرِيدُ أَنْ يَصُومَ مِنْهُ شَيْئًا، وَمَا كُنَّا نَشَاءُ أَنْ نُرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّيًا إِلَّا رَأَيْنَاهُ، وَلَا نُرَاهُ نَائِمًا إِلَّا رَأَيْنَاهُ) (1)، فتلحظ أنَّ في صدر الحديث حذف المفعول فقال: (يصوم من الشهر) والتقدير: أياماً، وفي آخر الحديث صرَّح به؛ لأمن اللبس وسهولة التقدير والوقوف على المفعول المحذوف؛ للإيجاز، فقال: (يصوم منه شيئاً)، والشيء هنا مفقَد بلفظ (أيام)؛ إلا أنه كُنِيَ عنه بـ(شيء).

وللعكبري رأي في أنَّ (صام) يتعدى فينصب مفعولاً به، فذكر إعراب الضمير من قول الحق Y: فليصمه ، فقال: « والهاء ضمير الشهر، وهي مفعول به على السَّعة، وليست ظرفاً، إذ لو كانت ظرفاً لكانت معها (في)؛ لأن ضمير الظرف لا يكون ظرفاً بنفسه » (2)، فأعربه على أنه مفعولٌ به على السَّعة، ولم يقل إنه منصوبٌ بنزع الخافض؛ على ما جرت عليه عادة النحويين في ذلك، ولكنِّي أميل إلى ما ذكرته أنفأً، وأتمسك به من أنَّ الفعل (صام) لازمٌ، لا يتعدى، وإن نَصَبَ فعلى الظرفية الزمانية، فهو مفعولٌ فيه، أو متعدِّ بواسطة الحرف الجارِّ، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري في تفسير آية البقرة في حكم الصيام سفرًا وحضرًا، وصحةً وسقماً، فقال: « فمن كان شاهداً، أي حاضرًا مقيمًا غير مسافر في الشهر فليصم فيه، ولا يفطر، و(الشهر) منصوبٌ على الظرف، وكذلك الهاء » (3).

صَلَّى

(1) السنن للبيهقي 17/3.

(2) التبيان 82/1.

(3) الكشاف 254/1.

قال رسول الله ﷺ: (من صَلَّى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله) (1).

(عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَ أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِطَعَامٍ قَدْ صَنَعَتْهُ لَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: فُومُوا فَلِأُصَلِّي لَكُمْ، قَالَ أَنَسُ: فَفُومْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ، فَفَضَحْتُهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَكَعَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ) (2).

(عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو-رضي الله عنهما- يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ وَصَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ؛ فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ) (3).

(عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيَّ مَا صَلَّى عَلَيَّ، فَلْيُقِلَّ عَبْدٌ مِنْ ذَلِكَ أَوْ لِيُكْثِرْ) (4).

(عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَ قَالَ: صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ رَقِيَ الْمَنْبَرِ فَأَشَارَ بِيَدَيْهِ قَبْلَ قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الْآنَ مُنْذُ صَلَّيْتُ لَكُمْ الصَّلَاةَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مُمْتَلئِينَ فِي قِبْلَةِ هَذَا الْجِدَارِ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ ثَلَاثًا) (5).

ذكر أهل اللغة وغريب الحديث وشراحه (6) في دلالة (صلا) وتصرفاتها الشيء الكثير وأسهبوا؛ لكثرة الاستعمال اللغوي لهذه المادة، فالصلاة: هي العبادة المخصوصة وأصلها في اللغة الدعاء والتعظيم فسميت ببعض أجزائها، وقولنا في

(1) صحيح البخاري 87/1.

(2) سنن النسائي بشرح السيوطي 420/2.

(3) سنن النسائي بشرح السيوطي 354/2.

(4) مسند الإمام أحمد 451/24.

(5) صحيح البخاري 150/1.

(6) انظر: العين (صلا)، إكمال الإعلام 368/2، اللسان (صلا)، النهاية في غريب الحديث

التشهد: الصلوات لله؛ أي الأدعية التي يُرادُ بها تعظيم الله تعالى هو مُسْتَحَقُّهَا لا تليقُ بأحدٍ سِوَاهُ، فَأَمَّا قَوْلُنَا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، فَمَعْنَاهُ: عَظَّمَهُ فِي الدُّنْيَا بِإِعْلَاءِ ذِكْرِهِ وَإِظْهَارِ دَعْوَتِهِ وَإِبْقَاءِ شَرِيعَتِهِ، وَفِي الآخِرَةِ بِتَشْفِيعِهِ فِي أُمَّتِهِ وَتَضْعِيفِ أَجْرِهِ وَمَثُوبَتِهِ، وَقِيلَ: الْمَعْنَى لَمَّا أَمَرَ اللَّهُ ﷻ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَلَمْ نَبْلُغْ قَدْرَ الْوَاجِبِ مِنْ ذَلِكَ أَحْلَانَاهُ عَلَى اللَّهِ، وَقُلْنَا: اللَّهُمَّ صَلِّ أَنْتَ عَلَى مُحَمَّدٍ؛ لِأَنَّكَ أَعْلَمُ بِمَا يَلِيقُ بِهِ، وَمِنْ مَعَانِي الصَّلَاةِ التَّرْحِمَ وَالشَّفَقَةَ وَالْبُرْكَهَ، وَصَلَّاتُ الرَّسُولِ لِلْمُسْلِمِينَ: دُعَاؤُهُ لَهُمْ وَذِكْرُهُمْ، وَصَلَّاتُ اللَّهِ عَلَى أَنْبِيَائِهِ وَالصَّالِحِينَ: حُسْنُ تَنْأَتِهِ عَلَيْهِمْ وَحُسْنُ ذِكْرِهِ لَهُمْ، وَصَلَاةُ النَّاسِ عَلَى الْمَيِّتِ أَوْ الْحَيِّ: الدُّعَاءُ لَهُ، وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ: الْاسْتِغْفَارُ.

تقول: صَلَّيْتُ؛ أَي: نَصَبْتُ الْمِصْلَاةَ، وَالصَّلَاةُ: الْحَطْبُ وَالنَّارُ، وَصَلَّى الْكَافِرُ نَاراً فَهِيَ يَصْلَاهَا؛ أَي قَاسَى حَرَّهَا وَشِدَّتْهَا، وَصَلَّيْتُ اللَّحْمَ صَلِيًّا: شَوَيْتَهُ، وَإِذَا أَلْقَيْتَهُ فِي النَّارِ قُلْتَ: أَصْلَيْتُهُ أَصْلِيهِ إِصْلَاءً وَصَلَّيْتُهُ تَصْلِيَةً، وَصَلِّيَ فُلَانٌ بِشَرِّ فُلَانٍ وَبِرَجُلٍ سُوءٍ، وَصَلَّى عَصَاهُ إِذَا أَدَارَهَا عَلَى النَّارِ يُتَّفَقُهَا، قَالَ الشَّاعِرُ:

فَلَا تَعْجَلْ بِأَمْرِكَ وَاسْتَدِمَّهُ ... فَمَا صَلَّى عَصَاكَ كَمُسْتَدِيمٍ

ومما جاء من معنى الصَّلَاةِ الدُّعَاءُ وَالْاسْتِغْفَارُ قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ:

وَصَهْبَاءَ طَافَ يَهُودِيَّهَا وَأَبْرَزَهَا وَعَلَيْهَا خَتَمٌ

وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي دَنِّهَا وَصَلَّى عَلَى دَنِّهَا وَارْتَسَمَ

وَالصَّلَاةُ بِمَعْنَى الرَّحْمَةِ جَاءَ فِيهَا قَوْلُ عَدِيِّ بْنِ الرَّقَاعِ:

صَلَّى الْإِلَهَ عَلَى امْرِئٍ وَدَعَّعْتُهُ وَأَتَمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْهِ وَزَادَهَا

وَصَلَّى اللَّحْمَ وَغَيْرَهُ يَصْلِيهِ صَلِيًّا شَوَاهُ، وَصَلَّيْتُهُ صَلِيًّا مِثْلَ رَمَيْتُهُ رَمِيًّا، وَأَنَا أَصْلِيهِ صَلِيًّا: إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ، وَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَشْوِيَهُ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنَّكَ تُلْقِيهِ فِيهَا إِلقَاءً كَأَنَّكَ تُرِيدُ الْإِحْرَاقَ، قُلْتَ: أَصْلَيْتُهُ وَصَلَّيْتُهُ، وَكَذَلِكَ صَلَّيْتُهُ أَصْلِيهِ تَصْلِيَةً، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَلَا يَا اسْمِي يَا هُنْدُ هُنْدُ بَنِي بَدْرِ تَحِيَّةً مَنْ صَلَّى فُؤَادَكَ بِالْجَمْرِ

أَرَادَ أَنَّهُ قَتَلَ قَوْمَهَا فَأَحْرَقَ فُؤَادَهَا بِالْحُزْنِ عَلَيْهِمْ، وَصَلَّى بِالنَّارِ وَصَلَّيْتَهَا صَلِيًّا وَصَلِيًّا وَصَلِيًّا وَصَلَّى وَصِلَاءً وَاصْطَلَى بِهَا وَتَصَلَّاهَا قَاسَى حَرَّهَا، وَأَصْلَاهُ النَّارَ

أَدْخَلَهُ إِيَّاهَا وَأَتَوَاهُ فِيهَا، وَصَلَاةُ النَّارِ فِي النَّارِ وَعَلَى النَّارِ صَلِيًّا وَصَلِيًّا وَصَلِيًّا، وَصَلِّيَ فَلَانُ النَّارَ تَصَلِيَّةً، وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عِدْوَانًا وَطَلْمًا فَسَوْفَ نَصَلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا) [النساء: 30]، وَصَلِيَ فَلَانُ بِالنَّارِ يَصَلِّيَ صَلِيًّا: اخْتَرَقَ، وَصَلِيَّتُ النَّارِ؛ أَي قَاسَيْتُ حَرَّهَا، وَ: اصْلَوَهَا؛ أَي قَاسُوا حَرَّهَا، وَيُقَالُ صَلَّيْتُ الرَّجُلَ نَارًا إِذَا أَدْخَلْتَهُ النَّارَ وَجَعَلْتَهُ يَصَلِّهَا، وَصَلَّى يَدُهُ بِالنَّارِ سَخَّنَهَا، وَصَلَّى الْعَصَا عَلَى النَّارِ وَتَصَلَّاهَا: لَوَّحَهَا وَأَدَارَهَا عَلَى النَّارِ؛ لِيُقَوِّمَهَا وَيُلَيِّنَهَا، وَصَلَّيْتُ الظَّهْرَ: ضَرَبْتُ صَلَاةً، وَكَذَلِكَ صَلَّى لِصَدِيقِهِ: نَصَبَ الشَّرْكَ وَالْمَكَائِدَ لَهُ، إِذَا عَمِلَ لَهُ مَكِيدَةً فِي أَمْرٍ يَرِيدُهُ أَنْ يَقَعَ فِيهَا.

تلاحظ مما ذكر سابقا من تصرفات وأحوال صلى أنها في أغلبها تأتي متعدية بنفسها وقد يحذف مفعولها بدلالة السياق عليه، وقد يدخل على مفعولها أحد حروف الجرّ فيوصل الفعل بواسطته، والأكثر أن يكون ذلك بواسطة (على، اللام، الباء، في)، وأنّ تضعيف عين الفعل (صلى) أو زيادة الهمزة لا ينقل الفعل من اللزوم إلى التعدية.

وجاء في الحديث: (اللهم صلّ على آل أبي أوفى) (1)؛ أي ترخّم وبرّك، وقد اجتمع أكثر من معنى للصلاة؛ أعني التعظيم الخاص بالنبوي p، والثاني الدعاء بالخير والزيادة والنماء للمدعو له ما جاء في الأثر: (من صلّى عليّ صلاةً صلّت عليه الملائكةُ عشراً) (2)؛ أي دعّت له وبرّكت، وتلاحظ أن الفعل كلما جاء ذكره تعدّى في أغلب سياقاته بنفسه للمفعول وتعدّى إلى معمول الفعل الآخر إن كان هناك معمول بالحرف؛ إلا أن الأشهر والأكثر أن يتعدّى بـ(على)، وقد يتعدّى باللام كما ذكر في الحديث المروي عن أنس بن مالك عن جدته: (صلى لنا ركعتين)، وأيضاً حديث سودة: (يا رسول الله إذا متنا صلّى لنا عثمانُ بنُ مظعون) (3)؛ أي: استغفر لنا عند ربه؛ إلا أنّ (صلى) في حديث أنس بالمعنى الشرعي المتعارف عليه للكلمة وهي

(1) النهاية في غريب الأثر 50/3.

(2) النهاية في غريب الأثر 50/3.

(3) النهاية في غريب الأثر 50/3.

العبادة المخصوصة المفتوحة بالإحرام والمختمة بالسلام، وفي حديث سودة تعني الاستغفار الوارد في حديث عاصم بن عبيد الله: (لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيهِ مَا صَلَّى عَلَيَّ) فالملائكة تستغفر له، والفعل تعدى بـ(على).

أما في حديث علي ؓ: (سَبَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ وَتَلَّتْ عَمْرُ) (1) فأتى (صلى) بمعنى الترتيب في الذكر أو الفعل أو ما شابهه، فالمصلي في خيل الحلبة- مثلاً- هو الثاني، وهنا الفعل لازم، لم يذكر معه متعلق أو ما يتعدى إليه، و(صلى) بمعنى أحرق وألقى في النار أو الجحيم، وصلى-بالتخفيف-ما يفعله الإنسان من إنضاج اللحم على الفحم أو الحطب، يقال: صَلَّيْتُ اللحم- بالتخفيف-: أي شويته فهو مَصْلِيٌّ، فأما إذا أحرقتَه وألقَيْته في النَّارِ فنقول: صَلَّيْتَهُ -بالتشديد- وأصلَيْتَهُ، وَصَلَّيْتُ العَصَا بالنَّارِ أيضا إذا لَبَّيْتَهَا وَقَوَّمْتَهَا، وورد (صلى) مخففا في حديث حذيفة: (فرأيتُ أبا سفيان يصلي ظهره بالنار) (2)؛ أي: يُدْفِنُهُ، والفعل هنا متعدِّ بنفسه، وله معمول آخر تعدى إليه بالباء، وقد يذكر المفعول فيتعدى إليه الفعل (صلى) بنفسه، وقد يحذف.

عصم

(عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللَّهُ مِنْهُ، قَالَتْ: فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ هَذَا فِي بَرَاءَتِي...وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ عَنْ أَمْرِي، فَقَالَ: يَا زَيْنَبُ مَا عَلِمْتَ مَا رَأَيْتِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحْمِي سَمْعِي وَبَصْرِي، وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهَا إِلَّا خَيْرًا، قَالَتْ: وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تُسَامِينِي فَعَصَمَهَا اللَّهُ بِالْوَرَعِ) (3).

(أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا تُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ: يَا أَبَا بَكْرٍ كَيْفَ تُفَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(1) النهاية في غريب الأثر 50/3.

(2) النهاية في غريب الأثر 51/3.

(3) صحيح البخاري 174/3-176.

ع: أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمَ مِنِّْي مَالَهُ وَنَفْسَهُ وَمَالَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ (1).

(عن سمرة أن رسول ع كان يقول: إن المسيح الدجال أعور عين الشمال، عليها طفرة غليظة، وإنه يبرئ الأكمه والأبرص ويحيي الموتى، ويقول: أنا ربكم، فمن اعتصم بالله فقال: ربي الله ثم أبى ذلك حتى الموت فلا عذاب عليه ولا فتنة، ومن قال: أنت ربي فقد فتن، وقال النبي ع إن المسيح الدجال يلبث في الأرض ماشاء الله ثم يجيء المسيح بن مريم صلى الله عليه من المشرق مصدقاً بمحمد ع وعلى ملته فيقتل المسيح الدجال) (2)

(عن عبد الله بن مسعود ح قال: إن هذا القرآن مأدبة الله فتعلموا من مأدبته ما استطعتم، إنَّ هذا القرآن هو حبل الله الذي أمر به، وهو النور البين والشفاء النافع، عصمة لمن اعتصم به، ونجاة لمن تمسك به، لا يعوج فيقوم، ولا يزوغ فيستعتب، ولا تنقضي عجائبه، ولا يخلق عن ردّ، اتلوه فإن الله يجرمكم بكل حرف منه عشر حسنات، لم أقل لكم: " ألم " حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف) (3).

الفعل (عَصَم) -إذا كان مفتوح العين- كان الأكثر أن يكون متعدياً بنفسه، كما جاء في الأثر الأول المروي عن أبي هريرة ح في فتنة ارتداد بعض من في قلوبهم ريبٌ وزَيْغٌ، وإن كان مكسورها كان الأكثر فيه أن يكون لازماً؛ فيتعدى الفعل (عصم) بالحرف الباء، ويتعدى بنفسه؛ بأن يكتفي بمرفوعه فقط؛ فلا يحتاج إلى مفعول معنوي، كقولك: عصم الطائر: إذا كان شديد بياض الرّجلين، وما صيغ منه على وزن: (افتعل) أو (أفعل) أو (استفعل) تبع ثلاثيته الصحيح؛ في جواز تعديته بنفسه وبالباء؛ يقال: اعتصم به، واستعصم به، و: أعصم الرجل بصاحبه: لزمه ولاذ به، وأعصم القرّبة: جعل لها ما تُمسك به (4). والأكثر استعمالاً في اللغة وفي الأحاديث

(1) السنن للبيهقي 104/4.

(2) المعجم الكبير 265/7.

(3) المعجم الكبير 130/9.

(4) انظر: الصحاح (عصم)، الأفعال للسرّسطي 225/1، 226.

المذكورة-على وجه الخصوص- أن يكون على بناء (عصم) بفتح الصاد، ومزيده (اعتصم)، الدالين على الحجر والكف والاستمسك واللواذ.

الظاهر أن الفعل (عصم) وما تصرف منه له معانٍ ثلاثة؛ متى حُمِّلها كانت تعديته بنفسه أو بالحرف، وكان نوع الحرف الذي يتعدى به، فهو يعني: اكتسبَ وَمَنَعَ وَوَقَى وأمسك، تقول: اكتسب أدياً، ومنعه حقه، وقول الحق Y: (فوقاهم الله شر ذلك ولقاهم نضرة وسرورا) [الإنسان: ١١]، و: أمسك بالسارق، وقوله Y: (استمسك بالعروة الوثقى) [البقرة: ٢٥٦] (1)، والمعنى الأخير هو الذي ضُمَّنه الفعل (اعتصم) في الآثار النبوية المذكورة آنفاً وبما فيه الأثر الأول المروي عن أبي هريرة r في حرب أهل الردة والمانعين للزكاة، حيث يقول الإمام الشافعي في تفسيره للأثر: « وقوله: عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها؛ أي: أمسكوها ومنعوها، واعتصمت بحبل الله؛ أي: تمسكتُ به» (2)؛ لذا عدَّاه بالباء، واللفظان (مسك) و(عصم) يتواردان على بعضهما؛ أي يأتي هذا بمعنى ذلك، وبالعكس.

السياق يستدعي أن يكون المعنى في الآثار المذكورة: الاستمسك والاعتصام؛ يقول ابن الأثير: « عصم فيه: (من كانت عِصْمَتُهُ شهادةً أن لا إله إلا الله؛ أي ما يعصمه من المهالك يوم القيامة، العِصْمَةُ: المنعة والعاصمُ: المانع الحامي والاعتصامُ: الامتسكُ بالشَّيء أفتعال منه...ومنه الحديث: (فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم)، وحديث الإفك: (فَعَصَمَهَا اللهُ بِالْوَرَعِ)...عمر: (وعِصْمَةُ أُنْبَانِنَا إِذَا شَتَوْنَا)؛ أي: يمتنعون به من شدة السنَّة والجذب» (3).

(1) انظر: القاموس المحيط (عصم).

(2) انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي 375/1.

(3) النهاية في غريب الأثر 249/3، 250.

وفي اللسان⁽¹⁾: ومن يُعْتَصِمُ بالله؛ أي مَنْ يَتَمَسَّكُ بِحَبْلِهِ وَعَهْدِهِ فَقَدْ نَجَا وَفَازَ، وعلى هذا المعنى جاءت مادّة (عَصَم) متعدّية بالباء على الأشهر والأبلغ؛ خاصة في الكلام الفصيح؛ نثره وشعره، فمن الشعر⁽²⁾:

اعْتَصِمَ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسُ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ.

ومن النثر زيادة على ما ذكرناه آنفاً من أحاديث ما روي عن: (علي) قال: سمعت رسول الله يقول: أتاني جبريل فقال: يا محمد إن أمتك مختلفة بعدك، قلت: فأين المخرج يا جبريل؟ فقال: كتاب الله؛ به يقصم كل جبار، ومن اعتصم به نجا، ومن تركه هلك، قولٌ فصلٌ، ليس بالهزل⁽³⁾، فدلَّ (عصم) في النصين على اللجوء والاستمسك.

ف(عصم) معدودٌ -إذن- من الأفعال المتعدّية بحرف؛ الأكثر والأشهر أن يكون الباء، الدالّ بطبيعته على الاستعانة، فكان المكان للباء، والسبق له دون سائر الحروف الأخرى، ويَرد (عصم) متعدّياً ب(إلى) أيضاً -كما جاء متعدّياً بالباء، ومن- وذلك إذا دلَّ الفعل في سياقه على التمسُّك واللّواذ والركون إلى الشيء، وبالشيء؛ تقول: عصم إليه، وتعصم، واعتصم به، وإليه؛ أي: لأذ ولجأ، وأعصم إليه، وبه: لجأ وركن إليه، وأنا معتصمٌ بفلان، ومستعصمٌ به، ومُعصِمٌ بحبله⁽⁴⁾.

وأكتفي بهذا القدر ممّا حمله النحويون وشرّاح الحديث على النصب بنزع الخافض في الحديث الشريف، ولو أوردت ما وقع تحت يدي لما اتسع له هذا المقام.

الخاتمة والتناج

تعتبر ظاهرة النيابة والتضمين وحذف الجارّ ظواهر ملاصقة متلاحمة تماماً، وتلمس مباشرة الفعل؛ من حيث التعدّي واللزوم، وتؤثر في تصنيفنا للأفعال المتعدية واللازمة، وما رأيناه في بعض النصوص النبوية لا يعتبر ظاهرة مخالفة لمعيارية

(1) انظر: اللسان (عصم).

(2) ممن استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك 133/4.

(3) كنز العمال 380/1.

(4) انظر: معجم الأفعال المتعدية بحرف ص: 239.

اللغة وقواعدها المطردة؛ لأن هذه المعايير والضوابط حددت على أساس نصوص مختارة من الكلام الفصيح، وهذا يعني من الوجهة النظرية أنه لا بدّ من وجود فروق بين النظام اللغوي (المعيار والقواعد) وظواهر الاستعمال اللغوي، فإذا كان المجاز -مثلاً- هو كسر العلاقة العرفية بين اللفظ والمعنى الذي وضع له في الأصل، فإن ظاهرة إبدال الحروف الجارة فيما بينها وظاهرة انتقال الفعل من وظيفة إلى أخرى؛ أي من تعدّ إلى لزوم، أو من لزوم إلى تعدّ، ومن دلالة إلى أخرى هي كسر إيجابي آخر للعلاقة التي بين اللفظ والمعنى الذي وضع له في أصل كلامهم، وما انتقال دلالة الفعل وتغييره وتقلبه إلا دليل لغوي على مرونة اللغة وابتعادها عن الجمود، فيحصل تناقل وتبادل وتداخل بين وظيفة التعدّي واللزوم؛ إلا أن النحاة القدامى أطلقوا على هذه الظاهرة مصطلح (الاتساع) وهو من سنن كلامهم، وبالتالي لا يخرج عن معيارية اللغة، والاتساع ينتج عن تبادل الوظائف النحوية، ويعدّ ذلك عندهم من الرخص الكلامية، مقابلة للرخص الفقهية، وهو تجسيد حيّ لمرونة اللغة، وبيان جليّ وشرح واف لبعض مصطلحات اللغويين وشرح الحديث والمفسرين والتي منها مصطلح (التضمين) و(النيابة) و(تبادل الوظائف).

الدراسة -كما رأينا- تقوم على نصوص من كلام سيد البشر p، هي أصح النصوص بعد القرآن الكريم، ثم اهتمام المحدثين بقضايا النحو، وبكثير من مسأله الخلافية، يجعلنا نحن أهل الاختصاص- أكثر إصراراً على دراسة النصّ النبوي كما كان الاهتمام منصباً على دراسة النصّ القرآنيّ، كما لا ننسى أن هناك التزاماً والتصاقاً بين دراسة الأفعال من جهة، وبين دراسة حروف الجرّ والوقوف على دلالتها من جهة أخرى، يبين ذلك أهمية الجانب التطبيقي للقواعد النحوية، وأنه ملتصق بالجانب التقعيدي النظريّ، و متحد معه، ولقد أشرت إلى أن هناك كثيراً من المسائل الخلافية الفقهية؛ التي دارت بين الفقهاء، وكان مردها الاختلاف في دلالة الفعل، ووظيفته، وتعديه بنفسه أو بحرف الجرّ، وأستطيع القول أنني قد خلصت إلى النتائج الآتية:

1. إن حروف الجرّ التي يحلّ بعضها محلّ بعض، أو التراكيب التي قد يحذف منها حرف الجرّ، أو التراكيب والنصوص التي يتغير في سياقها وظيفة الفعل ودلالته، هذه التبادلات والانتقالات تحدث مفهوماً وتغيّراً جديداً جوهرياً في دلالة التركيب أو النصّ عموماً، ولّما يبقى المعنى على ما هو عليه في الأصل، ولا ننسى أنّ الحكم تحدده مقتضيات السياق، وقد أطلق المحدثون من علماء اللغة على هذا (تبادل الوظائف الدلالية)، وهذه ظاهرة عامة في الاستخدام العربيّ، ظاهرة إيجابية تبين نوعاً من أنواع إبداع اللغة، وواحدة من صور تطورها، وهي أيضاً من الوظائف النحوية الناشئة عن اتساع في استخدام الوحدات اللغوية؛ لتؤدي المعاني المختلفة؛ سواء في البلاغة أو في النحو أو في اللغة عموماً.

2. سلّم الاستنباط الدقيق من الأحاديث للغة؛ فما اشتملت عليه الأحاديث من نكات لغوية جعلت الاهتمام ينصبّ على أحاديث النبي ρ كما كان الاهتمام منصباً على القرآن، فالمتتبع لشراح الأحاديث كابن حجر العسقلاني في شرحه لصحيح البخاري، والنووي في شرحه لصحيح مسلم؛ يرى ما عليه المحدثون من فهم دقيق واستنباط عجيب.

3. كثيرٌ من اللغويين قعدوا للغة، واستدلوا لها بأحاديث المصطفى ρ ، وقدموها على غيرها من كلام الفصحاء، والشعراء في عصر الاستشهاد.

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم ت 276 هـ، تحقيق الأستاذ: محمد الدالي، طبع ونشر: مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الثانية، 1420 هـ-1999م.
- أساس البلاغة، للزمخشري، طبع ونشر: مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.
- أسرار البيان في التعبير القرآني، للدكتور: فاضل صالح السامرائي، طبع ونشر: المكتبة الإلكترونية (الشاملة).
- إطارف المُنسَد المَعْتَلِي بأطراف المسند الحنبلي، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت 852 هـ، طبع ونشر: دار ابن كثير-دمشق، ودار الكلم الطيب-بيروت.

الأفعال المتعدية بوجهين دراسة تطبيقية على أحاديث نبوية)د. محمد عبد الله محمد سلامة

- إعراب الحديث النبوي، للعكبري أبي البقاء، تحقيق: عبد الإله نهبان، طبع ونشر: مطبعة زيد بن ثابت-دمشق، 1397هـ-1977م.
- الأفعال، للسرفسطيني سعيد بن محمد، تحقيق: حسين محمد، طبع ونشر: المطابع الأميرية-القاهرة، 1413هـ-1992م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر ت 911هـ، تحقيق الدكتور: محمود فحال، طبع ونشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - دُبي، الطبعة الثانية، 1423 هـ - 2002م.
- إكمال الإعلام بتتليث الكلام، لمحمد بن عبد الله بن مالك الجبائي ت 672 هـ، تحقيق: سعد الغامدي، طبع ونشر: جامعة أمّ القرى- مكة المكرمة، 1404 هـ - 1984م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري ت 761 هـ، تحقيق الأستاذ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر-بيروت.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، طبع ونشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ-1993م.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ت 794هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع ونشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957م.
- تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري إسماعيل بن حماد ت 393 هـ، تحقيق الأستاذ: أحمد عطار، طبع ونشر: دار العلم للملايين-بيروت، الطبعة الرابعة، 1407 هـ-1987م.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري أبي البقاء، تحقيق: علي البجاوي، طبع ونشر: دار إحياء الكتب العربية-بيروت.
- التقييد والإيضاح "شرح مقدمة ابن الصلاح"، لزين الدين العراقي ت 806 هـ، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، طبع ونشر: المكتبة السلفية- المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1389هـ-1969م.
- توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، طبع ونشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول، للمبارك بن محمد الجزري ت 606 هـ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، طبع ونشر: مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، الطبعة الأولى.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي عبد القادر بن عمر ت 1093هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، طبع ونشر: مكتبة الخانجي- القاهرة.
- الروض الداني، المعروف بالمعجم الصغير، للطبراني سليمان بن أحمد، تحقيق: محمد الحاج أمرير.

البينة : تصدر عن قسم اللغة العربية ، كلية اللغات ، جامعة طرابلس (العدد الثاني 2015/6)

- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لمحمد بن أحمد الأزهرى الهروي، تحقيق الدكتور: محمد جبر الألفي، طبع ونشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، الطبعة الأولى ، 1399.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، للأبنازي أبي بكر محمد بن القاسم ت 328 هـ، تحقيق الأستاذين: حاتم الضامن، وعز الدين النجار، طبع ونشر: مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الأولى، 1412 هـ- 1992م.
- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع ونشر: دار الفكر – القاهرة.
- السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، لأحمد بن الحسين البيهقي، طبع ونشر: مجلس دائرة المعارف النظامية-حيدر آباد- الهند، الطبعة: الأولى، 1344 هـ.
- سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، الناشر: دار المعرفة ببيروت، الطبعة: الخامسة، 1420 هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع ونشر: المكتبة العصرية – بيروت، الطبعة الثانية، 1415 هـ – 1995 م.
- شرح التسهيل لابن مالك الأندلسي ت 672 هـ، تحقيق الأستاذين: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، دار هجر- القاهرة، الطبعة الأولى، 1410 هـ – 1990م.
- شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين البيهقي ت 458 هـ، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الأستاذين: عبد العلي حامد، ومختار الندوي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بومباي بالهند، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2003 م.
- صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، لمحمد ناصر الدين الألباني، طبع ونشر: دار الصديق، الطبعة الأولى، 1421 هـ.
- صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة، تحقيق: محمد الناصر، طبع ونشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422 هـ.
- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث، للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن ت 911 هـ، تحقيق: حسن الشاعر.
- العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الأستاذين: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، طبع ونشر: دار ومكتبة الهلال.
- الفائق في غريب الحديث والأثر، للزمخشري محمود بن عمر، تحقيق الأستاذين: علي الجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، طبع ونشر: دار المعرفة – لبنان، الطبعة الثانية.

الأفعال المتعدية بوجهين دراسة تطبيقية على أحاديث نبوية)د. محمد عبد الله محمد سلامة

- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لمحمد بن الطيب الفاسي ت 1170 هـ، تحقيق الدكتور: محمود فحال، طبع ونشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - دبي، الطبعة الثانية، 1423 هـ- 2002م.
- القاموس المحيط، للفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب ت 817 هـ، تقدم وإعداد: محمد المرعشلي، طبع ونشر: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ-1997م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري محمود بن عمر ت 538 هـ، تحقيق الأستاذ: عبد الرزاق مهدي، طبع ونشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، الطبعة الأميرية، 1281 هـ.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي بن حسام الدين الهندي، ت 975 هـ، تحقيق الأستاذين: بكرى حياني، وصفوة السقا، طبع ونشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، 1401 هـ/1981م.
- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق مجموعة من الأساتذة، طبع ونشر: دار الحديث - القاهرة، 1423 هـ، 2003 م.
- مسند الإمام أحمد، لابن حنبل أبي عبد الله الشيباني، طبع ونشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: محمد حسن الشافعي، طبع ونشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1996م.
- معاني القرآن، للفراء أبي زكريا يحيى بن زياد ت 207 هـ، تحقيق وتعليق: إبراهيم شمس الدين، طبع ونشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1423 هـ- 2002م.
- معجم الأفعال المتعدية بحرف، لموسى بن محمد بن الملياني الأحدي، طبع ونشر: دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الأولى، 1979م.
- المعجم الكبير، للطبراني سليمان بن أحمد، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، طبع ونشر: مكتبة العلوم والحكم - الموصل، الطبعة الثانية، 1404 هـ - 1983م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، للمبارك بن محمد الجزري، تحقيق الأستاذين: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، طبع ونشر: المكتبة العلمية - بيروت، 1399 هـ - 1979م.